

شرح كتاب «فتح المعين شرح قرة العين» باب البيع (6) تابع شروط المعقود عليه.

حسام لطفي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهذا هو المجلس السادس من شرح باب البيع من فتح المعين بشرح قرة العين للشيخ العلامة زين الدين المباري رحمه الله -

00:00:00

ورضي عنه ونفعنا بعلومناه في الدارين وكنا في الدرس الماضي قد تكلمنا عن شروط المعقود عليه مثمنا كان او ثمنا الشروط التي يجب ان تتتوفر بالمعقول عليه خمسة اول هذه الشروط ان يكون ظاهرا الشرط الثاني ان يكون نافعا الشرط الثالث هو ان يكون مقدورا على تسليمه. الشرط الرابع -

00:00:22

هو ان يكون مملوكا للبائع كما يذكر المصنف الشرط الخامس والأخير وهو ان يكون معلوما جنسا وقدرا وصفة فلا يصح بيع المجهول. تكلمنا عن شرطين من هذه الشروط تكلمنا عن قلنا لابد ان يكون مملوكا للعقد. وقلنا كذلك لابد ان يكون ظاهرا -
00:00:51
لابد ان يكون مملوكا للعقد يعني الثمن والمثمن. فعلى ذلك لا يصح بيع الفضول ويصح بيع ما لغيره ظاهرا ان باع بعد البيع انه له كان باع مال مورسه ظانا حياته فبان ميتا حينئذ لتبيين انه -
00:01:16

مو ملكه وذلك لأن الاعتبار في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف وتكلمنا ايضا عن مسألة أخرى وهو انه لو اخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله -
00:01:36

وهو حرام باطننا فهذا فيه تفصيل. قلنا لو كان ظاهر المأمور منه الخير لم يطالب في الآخرة والا طولب. واما في الدنيا فلا يطالب مطلقا ذلك لانه قد حصل هذا الشيء بطريق جائز. كبيع او هبة -
00:01:53
وايضا ذكر الشيخ رحمة الله تعالى مسألة أخرى وهي لو انه اشتري لو انه اشتري طعاما في الذمة وقضى من حرام. احنا قلنا الان يشترط في المعقود عليه ان يكون -
00:02:13

مملوكا للعقد او يكون له ولاية او يكون بوكالة فلابد ان يكون له سلطان على المعقود عليه. وهذا يشمل ايش؟ هذا يشمل الثمن ويشمل كذلك المسمى فالشيخ رحمة الله تعالى ذكر هذه المسألة ليبيين لنا هذا الشرط كما انا نشترط -
00:02:29
ان يكون البائع مالكا للسلعة التي يبيعها كذلك بالنسبة للمشتري. لابد ان يكون مالكا للثمن الذي يدفعه. فعلى ذلك لو ان شخصا اشتري طعاما في الذمة يعني اشتري هذا الطعام وسيدفع ثمن هذا الطعام بعد ذلك. وقضى هذا -
00:02:52

دين من حرام يبقى لما نقول قضى هذا الدين من حرام. هل هذا المال مملوك للمشتري ولا ليس مملوكا له؟ الجواب ليس مملوكا له. يبقى هنا اختلاف عني شرط من الشروط التي يجب ان تتتوفر في المعقود عليه. فهل يحل له اكل هذا الطعام ولا لا يحل له؟ فالشيخ رحمة الله تعالى -
00:03:12

يبقى لو اشتري طعاما في الذمة وقضى من حرام هل يحل له اكل هذا الطعام؟ فيبيقول لو ان البائع اقبحه برضاه قبل توفية الثمن حل له اكله. يعني لو ان البائع اقبحه يعني اقبح هذا الطعام. برضاه منه لهذا المشتري قبل ان -
00:03:34
يوفي الثمن الذي عليه. فهنا يحل له اكل هذا الطعام. يحل لهذا المشتري اكل هذا الطعام. لماذا؟ لانه اشتراه في الذمة وحصله من طريق جائز. هذه الحالة الاولى. قال او بعدها مع علمه انه حرام حل ايضا. يعني كذلك يحل له اكل هذا -
00:03:57

الطعام بعد ان يوفي الدين الذي عليه من حرام والبائع يعلم انه من حرام. ايضا يحل له ان يأكل هذا الطعام الذي قضى ثمنه من هذا الحرام. هذه السورة الثانية - [00:04:17](#)

قال والا حرم الى ان يبرئه او يوفيه من حل يعني اذا اشتري طعاما في الذمة. وبعدين قضى هذا الدين الذي عليه من حرام. والبائع لا يعلم انه من حرام. هل يحل لهذا - [00:04:33](#)

المشتري ان يأكل هذا الطعام؟ الجواب لا يحل له ذلك الا ان يبرئه البائع. لأن البائع ما كان يعلم ان هذا الثمن من حرام. يبقى هنا الثمن الذي دفعه المشتري غير مملوك لها المنشتي. هو البائع لا يعلم ذلك - [00:04:49](#)

يبقى لا يحل لهذا المشتري ان يأكل هذا الطعام الا ان يبرئه البائع او ان يوفيه هذا المشتري من حل. ثم شرع في الشرط الثاني وهو الا انه لابد ان يكون طاهرا لابد ان يكون طاهرا. يعني هذا المعقود عليه. فيشمل هذا كما نبهنا. الثمن ويشمل - [00:05:06](#)

كذلك المسمى يبقى المشتري اذا اشتري شيئا لابد ان يكون طاهرا اما لو كان نجس العين فهذا البيع لا يصح وكذلك المشتري اذا دفع ثمنا في مقابل سلعة مثلا فهنا لابد ان يكون هذا الثمن - [00:05:30](#)

لابد ان يكون هذا الثمن طاهرا اما لو كان نجسا فلا يصح فقال رحمة الله تعالى وطهره او ان كان او ان كان طهره بغسل يعني حتى لو كان متنجسا هو طاهر في الاصل - [00:05:53](#)

وطرأت عليه نجاسة لكن يمكن ازالة هذه النجاسة. هذا ايضا يصح لا حرج في ذلك فقال رحمة الله تعالى فلا يصح بيع نجس كحمر

وجلد ميتة وان امكن طهرهما بتخلل او دماغ. لأن الحمر نجسة العين وكذلك بالنسبة لجلد الميتة. هذه ايضا نجسة - [00:06:11](#)

هذا ايضا نجس العين فلا يحل بيعه قال ولا متنجس لا يمكن طهره. كذلك لو كان اصله طاهرا طرأت عليه نجاسة لكن لا يمكن تطهير النجاسة الطارئة هذه. ايضا لا يحل بيع - [00:06:37](#)

هذا الشيء ومثل على ذلك بالدهن. قال ولو دهنا تنجس بل يصح هبته ولو دهنا تنجس هنا غاية للرد على من قال بجواز آآ بجواز بيع هذا الدهن اذا تنجس وهذا على وجه ضعيف - [00:06:59](#)

والمعتمد انه لا يجوز ولها قال الشيخ ولو دهنا تنجس بل يصح هبته. يعني الطريق او السبيل الى تحصيل ذلك الدهن المتنجس هو الهمة. لما فرغ الشيخ رحمة الله من الشرط الثاني شرع في الشرط الثالث. قال ورؤيته - [00:07:16](#)

المعقود عليه ان كان معينا فالشرط السادس وهو الرؤية. يمكن ان نعبر عن ذلك بالمعلومية. فلا بد من ان يكون معلوما جنسا وقدرا وصفة. فلا يصح بيع المجهول فقال الشيخ رحمة الله تعالى ورؤيته اي المعقود عليه - [00:07:36](#)

فيشمل ذلك الثمن وكذلك بالنسبة للمثمن. قال ان كان معينا يعني مشاهدا حاضرا. فلو كان المعقود عليه غير معين بان كان موصوفا في الذمة فهنا لا تشترط فيه الرؤية لكن يشترط فيه معرفة القدر والصفة - [00:07:59](#)

قال فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان او احدهما. وعلم من ذلك امتناع بيع الاعمى وكذلك بالنسبة لشرائه للشيء المعين. كسائر التصرفات. بيع الاعمى وشراؤه للشيء المعين. الشاهد الحاضر. لا يصح - [00:08:18](#)

طيب لو كان هذا البيع في الذمة هل يصح ولا لا يصح؟ نعم بيع الاعمى لما في الذمة يصح لانه لان ما في الذمة يعتمد على الوصف. ولا يعتمد على الرؤية - [00:08:38](#)

طيب لو كان الشيء حاضرا مشاهدا فالسبيل الى صحة البيع في حق الاعمى هو التوكيل. يعني ان يوكل شخصا يرى له هذه السلعة ويبيع او يشتري او لهذا الاعمى. قال كرهني واجارته رهن المعين لا - [00:08:51](#)

يصح كذلك اجارة هذا المعين من غير رؤية من المتعاقدين ثم علل ذلك فقال للغرر المنهي عنه. تعليل لعدم صحة بيع ما ذكر. والغرر هو ما انطوت عنا عاقبته وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر - [00:09:12](#)

ثم قال بعد ذلك وان بالغ في وصفه يعني لا يصح بيع المعين المشاهد الحاضر من غير رؤية حتى وان بالغ كل منهما في وصفه لان الشرط عندنا الان لصحة البيع هو الرؤية وليس الوصف. فمهما بالغ في الاوصاف لابد من الرؤية - [00:09:36](#)

والنبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بيقول ليس المخبر كالمعايير يعني مهما اخبر شخص فليس كمن عاين وشهد بنفسه فلهذا

الشيخ بيقول وان بالغ في وصفه يعني لا يصح لابد من الرؤية - 00:09:59

ثم قال بعد ذلك وتكتفي الرؤية قبل العقد فيما لا يغلب تغيره الى وقت العقد. لو كان هذا الشيء هذا المبيع لا يتغير غالبا من وقت الرؤية الى العقد فالبيع صحيح. مثال ذلك بيع - 00:10:16

ارض او بيع الاواني او بيع الحديد او بيع آآ الدور. هذه الاشياء لا تتغير غالبا. فيذهب الشخص لمشاهدة قطعة الارض الذي يريد ان يشتريها ثم بعد ذلك يبرم العقد بينه وبين البائع - 00:10:36

قطعة الارض خلال هذه المدة غالبا لا تتغير. من وقت الرؤية الى العقد. فالبيع صحيح كذلك شخص اراد ان يشتري شقة فيذهب اولا لرؤية هذه الشقة او هذه الدار فإذا رأها ابرم العقد بعد - 00:10:56

وذلك مع هذا البائع هل هذا يصح؟ نعم يصح لماذا؟ لأن هذا المبيع لا يتغير غالبا من وقت الرؤية الى وقت العقد طيب لو رأاه احدهما دون الاخر. يعني البائع جاء ووصف هذه الارض او وصف له هذه الدار. ولم يرى - 00:11:13

مشتري ذلك هل يصح؟ لأن لا يصح قلنا لابد من رؤية العاقدين. لا تكتفي رؤية واحد منها. فقال هنا رحمة الله وتكفي رؤية بعض المبيع ان دل على باقيه كظاهر صبر نحو بر - 00:11:34

يعني لو انه اشتري شيئا ورأى بعضه وهذا البعض يدل على الكل. هل هذا يكفي ولا لابد ان يرى الكل؟ القطن الجبوب او تمر يفتح مسلا عليه التمر فينظر الى اعلاه فهذا يدل على اسفله - 00:11:54

ينظر الى آآ الحب فينظر الى اعلاه فهذا يدل على اسفله ينظر الى القطن فينظر الى اعلاه فيدل هذا على اسفله طالما ان الظاهر والباطن مستويان طيب لو رأى الظاهر - 00:12:16

ثم خالفه الباطن يعني رأى باطن هذا الشيء مخالف لما رأه في الظاهر هنا يكون له الخيار اما امضاء البيع واما رد هذا البيع بالعيوب فقال رحمة الله تعالى كظاهر صبر. وهذا تمثيل للبعض الذي تكتفي رؤيته - 00:12:38

ولـ آآ فرق في ذلك بين ان يكون هذه الصبرة كلها مباعة او انه سيشتري بعضا منها. قال رحمة الله تعالى واعلى الماء يعني وكذلك اعلى الماء فرؤيته في ظرفه كافية - 00:13:02

لا يشترط ان ينظر الى كل هذا الماء يكفي ان ينظر الى بعضه. قال رحمة الله ومثل انموذج متساوي الاجزاء كالجبوب يأتي البائع ويأخذ قدرًا من البر قدرًا من هذا الحب - 00:13:23

ويرى المشتري هذا البعض هل هذا يصح؟ اه نعم يصح لكن بشرط وهو ان يكون هذا البعض الذي اخذ البائع من جملة الصفقة لابد من ادخال هذا البعض الذي اراه البائع للمشتري لابد من ادخاله في البيع. بصيغة تشمل الجميع. كان يقول بيئتك - 00:13:40

الذي عندي معا انموذج وهنا يصح فهنا يصح فالمقصود ببيع الانموذج يعني العينة. يعني يأخذ عينة كما يحصل مسلا من اه مندوبي المبيعات يأخذ عينة يري هذه العينة للمشتري. معي بضاعة كذا وكذا وهذه عينة عليه - 00:14:02

هل يصح ذلك؟ نعم يصح لو كان متساوي الاجزاء. يعني هذا الذي اراه للمشتري هو نفس الذي اه معه لو كان متساوي الاجزاء فهذا جائز. بشرط ان يدخل هذه العينة من جملة البيع. والا فلا يصح. قال رحمة الله او لم يدل على باقيه - 00:14:27

بل كان صوانا للباقي لبقائه او لم يدل على باقيه يعني لو كان هذا البعض المرئي لا يدل على الباقي قشر الرمان وقشر البيض هذا لا يدل على بقية لكنه ضروري من اجل عدم تلف هذا المبيع. هذا لان صلاح الباطن في ابقائه. وان لم يدلـه - 00:14:47

وعليه ولا يكتفي رؤية القشرة العليا اذا انعقدت اذا انعقدت السفلـي لا يكتفي رؤية القشرة العليا اذا انعقدت السفلـي لانها ليست من مصالح ما في باطنه. اذا انعقدت السفلـي وهذا - 00:15:15

طرازـ عـما اذا لم تـعـقدـ فـانـهـ يـكـفـيـ حـيـنـذـ رـؤـيـةـ الـعـلـيـاـ ثـمـ آـذـكـ بـعـدـ ذـلـكـ الشـرـطـ الـاخـيرـ قـالـ وـيـشـتـرـطـ ايـضاـ قـدـرـةـ عـلـىـ تـسـلـيمـهـ فـلاـ يـصـحـ بـيـعـ اـبـقـ وـضـالـ وـمـغـصـوبـ لـغـيرـ قـادـرـ عـلـىـ اـنـتـزـاعـهـ - 00:15:32

وكذا سـمـكـ بـرـكـةـ شـقـ تحـصـيـلـهـ فـمـنـ شـرـوـطـ صـحةـ الـبـيـعـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـسـلـيمـ. تـسـلـيمـ الـمـعـقـودـ عـلـيـهـ. فـلـابـدـ انـ يـكـونـ الـبـائـعـ قـادـرـاـ عـلـىـ تـسـلـيمـ

المثمن اللي هو البيع للمشتري. ولابد ان يكون المشتري قادرا على تسليم الثمن - 00:15:55

لهذا البائع فعلى ذلك لو لم يكن البائع قادرا على تسليم السلعة فالبيع لا يصح لأن يأتي شخص ويبيع عبدا ابنا او عبدا ضالا او شيئا مغصوبا لا يستطيع ان يتحصل على هذا المغصوب من الغاصب. فالبيع في كل هذه الاحوال لا يصح - 00:16:18

طيب لو كان قادرا على انتزاع هذا المغصوب لو كان البائع قادرا على انتزاع هذا المغصوب من من الغاصب؟ اه هنا البيع يصح. لماذا قدرة على التسليم وكذا سمك بركة شق تحصيله. ايضا لا يجوز بيع السمك في الماء. الا - 00:16:47

اذا قدر على تحصيله. لو كان مسلا فيه مزرعة اسماك هل يجوز بيع هذا السمك في الماء؟ اه نعم يجوز بيع السمك في الماء في هذه على القدرة على 00:17:09

القدرة على تحصيله. اما السمك في البحر سمك في نهر سمك في بركة فهنا لا يصح البيع لعدم القدرة على التسليم. وكذلك بالنسبة للثمن كل ما قلناه في المبيع نقول كذلك في الثمن - 00:17:21

فقال الشيخ فلا يصح بيع ابقي والمقصود بالآبق يعني الهارب من سيده وكذلك الضال. الضال هو الضائع وكذلك المغصوب لغير قادر على انتزاعه وكذا سمك بركة شق تحصيله ثم ذكر بعد ذلك مسألة اخرى - 00:17:37

في بيان من تصرف في مال الغير ببيع او بغيره. فيقولون من تصرف في مال غير ببيع او غيره ظنا تعديه فبيان انه له عليه ولاية كان آما مال مورثه بيان موته - 00:18:00

او مال اجنبي بيان اذنه له او ظنا فقد شرط بيان مستوفيا للشروط صحة تصرفه. لأن العبرة في قواد بما في نفس الامر وفي العبادات بذلك وبما في ظن المكلف - 00:18:19

يعني لو انه باع مالا لغيره وهو يظن انه متعدى بهذا الفعل. بيان ان هذا المال ماله بالفعل هل البيع صحيح؟ نعم البيع صحيح؟ لانه لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر - 00:18:35

كذلك لو باع مالا لاجنبي. بيان ان هذا الاجنبي قد اذن له في البيع ايضا يصح البيع هنا لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر. او باع بيعا وهو يظن انه فاقد لامد الشروط - 00:18:52

شروط الصحة بيان انه مستوفي للشروط. ايضا يصح البيع لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر. اما بالنسبة للعبادات فالعبرة في العبادات بما في نفس الامر وبما في ظن المكلف لابد من توفر الامرين - 00:19:09

فقال الشيخ رحمه الله تعالى ومن ثم لو توضأ ولم يظن انه مطلق بطل طهوره. وان باع مطلقا. لو ان شخصا توضأ بماء وهو يظن ان هذا الماء طاهر وليس بظهور - 00:19:25

بيان له بعد ذلك ان هذا الماء ظهور. بالفعل هل يصح هذا الوضوء؟ لا يصح لأن العبرة في العبادات بما في نفس الامر وكذلك بما في ظن المكلف. هنا بأنه في الواقع في حقيقة الحال انه ظهور. لكن في ظن المكلف - 00:19:43

هو زن انه طاهر وليس بظهور ومع ذلك توضأ. فهذا لا يكفي فلابد من ايش؟ لابد من الامرين معا. فالعبرة في العبادات بما في نفس الامر وكذلك بما في ظن المكلف. قال وشمل قولنا ببيع - 00:20:02

او غيره التزويج والابراء وغيرهما. يعني سواء في ذلك البيع وسواء في ذلك التزويج سواء في ذلك الابراء العبرة في كل ذلك بما في نفس الامر فلو ابرا من حق ظانا انه لا حق له فبيان له حق - 00:20:18

صح على المعتمد لو ابرا من حق ظنا انه لا حق له. شخص له دين على اخر وهو يظن انه لا دين عليه اصلا فجاء وابرأه يبقى هو في ظني انه لا دين عليه. لكن في نفس في حقيقة الامر وفي واقع الحال هو عليه دين. فابرأه من هذا الدين - 00:20:39

هل يصح ذلك؟ اه نعم يصح ذلك؟ وبرى هذا الشخص من الدين الذي عليه لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف قال ولو تصرف في انكاح. فان كان مع الشك في ولاية نفسه - 00:21:03

بيان ولها حينئذ صح اعتبارا بما في نفس الامر. زوج امرأة وهو يظن انه ليس ولها لها. وهو في الامرولي لهذه المرأة هل يصح النكاح؟ نعم يصح النكاح لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر. ثم شرع بعد ذلك في الكلام عن شرط بيع المال الربوي - 00:21:22

بالمال بمال ربوبي اخر. نتكلم ان شاء الله عن هذه المسألة في الدرس القادم ونتوقف هنا ونكتفي بذلك. وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى ان يعلمنا ما ينفعنا وان ينفعنا بما علمنا وان يزيدنا علما - [00:21:45](#)

وان يجعل ما قلناه وما سمعناه زادا الى حسن المصير اليه وعندنا الى يمن القدوم عليه. انه بكل جميل كفيل وهو حسينا ونعم الوكيل
وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:22:02](#)